Distribution: Restricted | EB 2004/83/R.44 | 1 December 2004
Original: English | البند 15 من جدول الأعمال | Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة الثالثة والثمانون

روما، 1–2 ديسمبر/كانون الأول 2004

تقرير مرحلي عن البرنامج التجريبي للحضور الميداني للصندوق

1 – على خلاف معظم وكالات التنمية الأخرى والمؤسسات المالية الدولية فليس للصندوق أي تمثيل رسمي لدى البلدان الأعضاء المقترضة. وتقام الصلات بين هذه البلدان ومقر الصندوق من خلال بعثات الموظفين والخبراء الاستشاريين، والمؤسسات المتعاونة، ثم، في السنوات الأخيرة، من خلال وسائل مختلفة للحضور الميداني البديل. ويرجع السبب في ذلك أساساً إلى أن مهمة الصندوق تنص على أن يكلف الوكالات الأخرى بالأنشطة التنفيذية إلى حد كبير.

2 – على أن هذا التوجيه الداعي إلى الحد من انخراط الصندوق في عمليات التنفيذ كان موضع التساؤل. وعلى سبيل المثال شهدت المشاورات المتعلقة بالتجديدين الخامس والسادس لموارد الصندوق إثارة قضايا تتعلق بهذا الافتقار إلى الحضور الميداني الدائم. وفي الحقيقة فقد تم اتخاذ بعض ترتيبات الحضور "البديل" منذ منتصف عقد التسعينات على أساس انتقائي.

3 – وفي ضوء كل ذلك فقد طرح اقتراح على المجلس التنفيذي في دورته السابعة والسبعين (ديسمبر/كانون الأول عام 2002) يدعو إلى تعزيز الحضور الميداني للصندوق عبر تقوية القدرات القطرية، وقرر المجلس الشروع في إجراء تحليل سريع لـــ 15 بلداً ذات أنشطة مهمة في مختلف الأقاليم (الوثيقة EB 2002/77/R.9/ Rev.1). وأظهرت دراسات الحالة هذه بجلاء حاجة الحكومات، والشركاء القطريين، بما في ذلك الجهات المانحة، إلى انخراط الصندوق الوثيق والمتواصل على المستوى القطري. وهكذا، ففي سبتمبر/أيلول 2003 فوض المجلس، بدعم من مجموعة العمل التابعة له والخاصة بالحضور الميداني، الصندوق بتقديم برنامج تنفيذي للحضور الميداني المعزز. وبعد ذلك وافق المجلس على البرنامج التجريبي للحضور الميداني في ديسمبر/كانون الأول عام 2003. ويضم البرنامج 15 مبادرة، وسينفذ على مدى ثلاث سنوات، وستبلغ قيمة ميزانيته 3 ملايين دولار أمريكي.

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتقييد طلب النسخ الإضافية.

4 - ويرمي البرنامج إلى مساعدة الصندوق على تحقيق رؤيته وأهداف إطاره الاستراتيجي عبر تعزيز وإدماج أربعة عناصر متداخلة هي: تنفيذ المشروعات، وحوار السياسات، وبناء الشراكات، وإدارة المعارف. ويعمق البرنامج من انخراط الصندوق من حيث توفير الدعم للتنفيذ على المستوى القطري، ويقترح أبعاداً إضافية لتغيير السياسات، وبناء علاقات الشراكة مع الجهات المانحة القطرية والجهات المانحة الأخرى، وتوثيق ودمج المعارف المستخلصة خلال تنفيذ البرامج. ويتيح التصميم المرن للبرنامج تنفيذ طائفة متنوعة من الترتيبات.

5 - واستند البرنامج في الأصل إلى إدراك الإدارة بالحاجة إلى تعزيز انخراط الصندوق على المستويات المحلية والقطرية، وهو إدراك يحظى الآن بمساندة مكتب التقييم المستقل في الصندوق الذي أشار في تقريره السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق (الوثيقة EB 2004/82/R.6) أنه " حتى يتسنى للصندوق ... أن يعمق من أثره التحفيزي، فإنه يتعين عليه أن يزيد عدد الموظفين القطريين والموارد".

6 - على أن الصندوق سيعمل خلال تنفيذه للبرنامج إلى التحول عمداً عن نموذج "السفارة" في التمثيل. وستركز الجهود النشطة على بناء مرافق شبكية موسعة للصندوق تضم جميع الجهات الفاعلة المنخرطة في برنامج مساعداته. وبفضل التقانات الحديثة للإعلام والاتصال فإن مثل هذا النموذج سيكون مجدياً تقنياً ومتسماً بالكفاءة التكاليفية مالياً. وبالإضافة إلى ذلك فإن مثل هذا النموذج سيعزز الملكية المحلية، وهو ما يمثل عنصراً حاسماً في إحداث التغييرات عضوياً في السياسات الوطنية المتعلقة بالتنمية الريفية والحد من الفقر. ويدرك الصندوق أن توفير قيادة محلية قوية هو أمر ضروري لإنجاح هذا النموذج، وأن من المنتظر أن يسفر البرنامج التجريبي للحضور الميداني عن توليد دروس قيمة ونماذج متينة يمكن أن يعتمدها الصندوق في نهاية المطاف.

7 - وتمشياً مع قرار المجلس (الوثيقة EB 2003/80/R.4)، تم إعداد ثماني مبادرات قطرية لكل من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية الكونغو، وهندوراس، ونيكاراغوا، والهند، وجمهورية الصين الشعبية، وجمهورية كوريا الديمقراطية، ومنغوليا، والسنغال، والسودان، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وملاوي، واليمن، وطرحت أمام المجلس التنفيذي في دورته الثمانين في ديسمبر/كانون الأول عام 2003 بغرض الإحاطة (الوثيقة EB 2003/80/INF.7). ثم تم رفع ملخصي مبادرتي بوليفيا وأوغندا في أبريل/نيسان عام 2004 (الوثيقة EB 2004 81 INF.4)، وملخصي مبادرتي نيجيريا وفيتنام في سبتمبر/أيلول عام 2004 (الوثيقة EB 2004 82/INF.8). أما المبادرات القطرية الثلاث المتبقية، والخاصة بكل من مصر، وأثيوبيا، وهايتي، فقد أقرت وستطرح أمام الدورة الثالثة والثمانين للمجلس في ديسمبر/كانون الأول عام 2004 للإحاطة.

8 - ومن أصل المبادرات العشر التي تم إقرارها حتى أبريل/نيسان عام 2004 فإن أربعاً منها قد دخلت مرحلة التنفيذ وهي مبادرات بوليفيا، وهندوراس، والهند، وجمهورية تنزانيا المتحدة. ويتولى الصندوق مباشرة أمر مبادرتي بوليفيا وهندوراس في هذه المرحلة الأولية. وفي نهاية المطاف فإن مبادرة هندوراس، التي تخدم نيكاراغوا أيضاً، ستتمركز في مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في هندوراس. وسيوفر مكتب برنامج الأغذية العالمي في دلهي مقراً لمبادرة الهند، في حين أن مبادرة جمهورية تنزانيا المتحدة ستتمركز في مكاتب منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في دار السلام. وتغطي هذه المبادرة أيضاً ملاوي.

9 - وبلغت ثلاث مبادرات أخرى، هي مبادرات الكونغو والسنغال ونيجيريا، مرحلة متقدمة من المفاوضات، ومن المنتظر أن تدخل مرحلة التشغيل بحلول نهاية عام 2004 أو في مطلع عام 2005. وستتمركز مبادرة الكونغو، التي ستخدم كلاً من جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية الكونغو، في مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كنشاسا. أما مبادرة السنغال، التي ستخدم غامبيا أيضاً، فستتمركز في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في داكار. وستُدار المبادرة النيجيرية بالتعاون مع مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أبوجا ومنظمة الأغذية والزراعة.

10 - وتدور المداولات حالياً مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن مكاتب في الصين وأوغندا، كما أن الصندوق يستطلع خيارات مختلفة تتعلق بالسودان، وفيتنام، واليمن. وستوزع اقتراحات الترتيبات المؤسسية الخاصة بكل من مصر، وأثيوبيا، وهايتي[1] في الدورة الثالثة والثمانين للمجلس التنفيذي.

11 - ومن زاوية المخرجات المنتظرة، فإن كل مبادرات الحضور الميداني تشتمل على دعم التنفيذ، وحوار السياسات، وبناء الشراكات، وإدارة المعارف، إلا أن التركيز على كل عنصر يتباين تبعاً لأوضاع البلدان. وعلى سبيل المثال، فإن مبادرة الكونغو تمنح الأولوية لتوفير المساعدات في مرحلة ما بعد النزاع، وتشدد خصوصاً على تنشيط الحافظة وحوار السياسات. أما مبادرة السودان فإنها ترمي إلى مساعدة الحكومة على النهوض بقدرتها على تطبيق الإصلاحات التي تم التفاوض عليها مع الجهات المعنية المختلفة. ويتمثل الهدف الأساسي لمبادرة فيتنام في ضمان إسماع صوت الفقراء عند وضع السياسات والبرامج الوطنية. أما الاتجاه الطاغي في مبادرات مصر، وأثيوبيا، ونيجيريا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، فهو التأثير على السياسات عبر النهوض بالتنسيق وتشجيع اعتماد سمات مشتركة في نهج الحد من الفقر.

12 - وتمنح مبادرتا السنغال وأوغندا الأولوية إلى بناء علاقات الشراكة وحوار السياسات، في حين أن التركيز الرئيسي لمبادرات بوليفيا، والصين، وهايتي، وهندوراس، والهند ينصب على دعم التنفيذ. وبصفة عامة، يتركز الاهتمام على إدارة المعارف، كما أن مسألة إرساء صلات فعالة مع الشبكات القائمة، مثل المحاور الإقليمية وشبكات الاتصالات، تحظى باهتمام خاص.

13 - وبشكل عام فإن البرنامج التجريبي للحضور الميداني يمضي قدماً بشكل جيد من حيث تحديد الاحتياجات وتقديرها، وإعداد الاقتراحات. وفي الحقيقة فإن إرساء هذه المبادرات المختلفة قد استنزف وقتاً أطول مما كان متوقعاً، وهو ما يرجع أساساً إلى رغبة الصندوق في العثور على الشركاء المناسبين. كما تأثرت وتيرة التقدم بضعف خبرة الصندوق نسبياً في مجال مناولة عمليات التوظيف الميداني والافتقار إلى الإجراءات اللازمة فيما يتعلق بمثل هذه العمليات والأنشطة الإدارية ذات الصلة. على أن معظم المبادرات ستكون قائمة في مطلع السنة المقبلة كما أنها جميعاً ستدخل مرحلة التشغيل في أواسط عام 2005.

[1] لم يصدر بعد القرار النهائي بشأن الترتيبات المكتبية لمبادرة هايتي.